

السيد الحكيم من الحويجة: التنوع مصدر قوة.. وأمن العراق وحمايته مسؤولية الجميع



من قضاء الحويجة بمحافظة كركوك، التقى سماحة السيد الحكيم، رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، جمعًا من شيوخ العشائر العراقية في مضيف الشيخ أحمد نايف المهيري الجبوري، عادًا التنوع مصدر قوة للبلد، وداعيًا إلى الوحدة والتماسك الوطني، ومعرِّيًا عن سعادته بزيارة قضاء الحويجة، ومشددًا على إدارة التنوع واستثمار المكونات العراقية جسورًا عراقية للتواصل مع دول المنطقة والعالم، مما يسهم في توسع العراق في تأثيره الإقليمي والدولي.

وبيّن سماحته أن العراقيين أمة متكونة من عدة شعوب تجمعها الهوية الوطنية الجامعة، داعيًا إلى احترام الخصوصيات والاعتراف بها وتقديرها، ومؤكدًا أهمية تعبير كل فرد عن هويته وثقافته وخصوصياته وأعرافه وتقاليده وأعياده وزيّ به بكل فخر واحترام واعتزاز، ومبينًا أن اختلاف الرأي أمر طبيعي في بلد مثل العراق، ومشددًا على الاتفاق على القضايا الاستراتيجية والاختلاف فيما سواها.

وبيّن سماحته أن إنهاء مهام التحالف الدولي خطوة تعافٍ، مشيدًا بإنهاؤها عبر الحوار والتفاهم والتمسك بالعلاقات الاستراتيجية البينية مع دول التحالف، ومشددًا على ضرورة إطلاق رسائل التطمين بين المكونات وإثبات قدرة العراقيين على إدارة بلادهم، فالعراق بلد الجميع، وأمنه وحمايته مسؤولية الجميع.

ودعا السيد الحكيم إلى التصدي لخلايا الإرهاب وعدم الاطمئنان لها، واصفًا «داعش» بالغدة السرطانية التي يمكن أن يتعافى منها الفرد، فيما يمكن أن تعود إلى النشاط إذا ركنًا إلى حالة من الاطمئنان السلبي، ومشيرًا إلى أهمية الحفاظ على الاستقرار وعدم السماح بالعودة إلى المربعات السابقة، ومشددًا على ضرورة معالجة مشكلة السلاح خارج إطار الدولة وشمول كل من ينطبق عليه هذا العنوان، عملاً بالدستور الذي يرفض أن يكون العراق ممرًا أو منطلقًا لتهديد دول الجوار.

وبيّن السيد الحكيم أن اختيار رئيس الوزراء نابع من طبيعة التحدي الذي يواجه العراق في الوقت الحالي، مؤكدًا أن التحدي الاقتصادي هو الأبرز والأكثر ضغطًا على الواقع العراقي، وموضحًا أن السيد الزيدي مطّلع على الواقع العراقي بحكم عمله في القطاع الخاص وعلاقته بالقطاعات العامة، ومبينًا أن أولوية الحكومة حاليًا زيادة تصدير النفط العراقي بما يتناسب مع احتياجات العراق وعدد سكانه، وتنويع منافذ تصديره عبر شبكة أنابيب نحو البحرين الأحمر والمتوسط.

واشترط سماحته لتحقيق هذه الأولويات استقدام الاستثمارات الأجنبية وعقد شراكات مع شركات دولية مختصة، مبينًا أن هذه الشراكات تحتاج إلى وضع أمني مستقر، ولافتًا إلى أولوية الحكومة في تنويع الاقتصاد وتحريك القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار والتكنولوجيا الحديثة، وموضحًا أهمية تكريس أموال النفط لصندوق الأجيال أو للمشاريع الاستراتيجية والبنى التحتية.

ودعا سماحته إلى معالجات بنوية تحرّك القطاع الخاص وتجعله الوجهة المحببة للعمالة، مؤكدًا أهمية

دفع مستحقات الفلاحين والمقاولين بالهمة نفسها التي تضمن رواتب الموظفين، وموضحاً أن دفع مستحقات هذه الشرائح ضرورة لتحريك الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي وإكمال المشاريع الخدمية وتوفير فرص العمل.